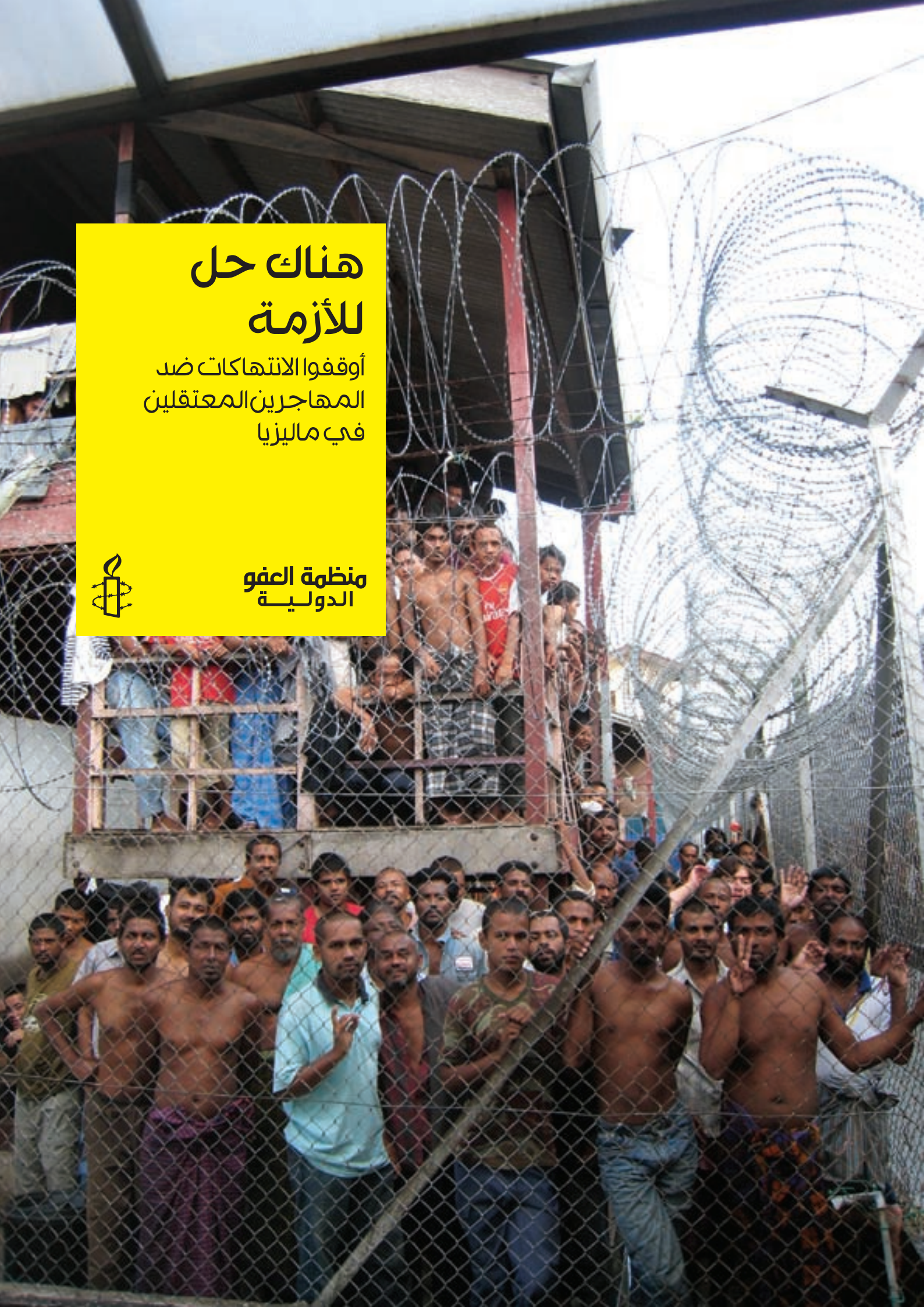


هناك حل للأزمة

أوقفوا الانتهاكات ضد
المهاجرين المعتقلين
في ماليزيا



منظمة العفو
الدولية





«مضى على وجودي هنا 10 أشهر، والأوضاع صعبة للغاية. فالطعام شحيح... ليست هناك خضار أو فواكه، وحصصنا من الطعام ضئيلة جداً. لدي... مشكلات في جهاز الهضمي لأنني جائع على الدوام. وهناك الحشرات التي تلدغني باستمرار حتى أن جلدي مصاب بالحكة دائماً وأشعر بأنني مريض.»

غولوم، رجل من بنغلادش يبلغ من العمر 33 سنة في مركز «لينغينغ» للاعتقال، يوليو/تموز 2009

أوطانهم مقابل الحصول على تأشيرات دخول ووثائق سفر وفرص للعمل في ماليزيا. ويعتقد هؤلاء أنهم بتركهم أصدقاءهم وعائلاتهم وراءهم سوف يحصلون على فرص عمل مربحة وأجور لائقة. ولكن ما إن يحطوا بالرحال في ماليزيا حتى يجد العديد منهم أن كل ما أبلغتهم بهم وكالات التشغيل حول الوظائف التي تنتظرهم لا صلة له بالواقع - فالأجور التي يتلقونها، وصاحب العمل، ونوع العمل الذي سيقومون به لا صلة لها بما قيل لهم، ويكتشفون أن ما وعدهم به وكلاء التشغيل من وظائف وبجوحة لا وجود له.

يشكّل العمال المهاجرون نحو ثلث قوة العمل في ماليزيا

وهذا ما حدث لشريف، الذي غادر بيته في بنغلادش بحثاً عن فرصة عمل. فدفع الكثير لأحد وكلاء التشغيل كي يأخذه إلى ماليزيا. وما إن حطت أقدامه على الأرض حتى أخذ وكيل التشغيل جواز سفره وحشره في بيت مع 60 مهاجراً آخر لأسابيع دون طعام كاف. ثم طلب منه أن يغادر. وكان عليه أن يدفع نقوداً إضافية حتى يسترد جواز سفره ويبحث عن عمل بنفسه. وبعد قرابة عام، قُبض على شريف لأن الشركة التي كان يعمل فيها لم تكن تلك التي أدرجت في تصريح

شخص، رغم أنها، وبحسب وزارة الشؤون الداخلية، غالباً ما تكتظ بأكثر من هذا العدد بكثير. وقد أتيجت لمنظمة العفو الدولية، في يوليو/تموز 2009، فرصة غير مسبوقة وغير مقيّدة لزيارة ثلاثة من مراكز الاعتقال القريبة من العاصمة كوالا لامبور، وهي: «محطة مطار كوالا لامبور الدولي للهجرة»، و«محطة لينغينغ للهجرة»، و«محطة سيمينيه للهجرة». وأثناء زيارتها لهذه المراكز، قابلت منظمة العفو الدولية عدداً من المحتجزين وشهدت بأم عينها أوضاعاً مزرية يعيش في ظلها من قادهم سوء طالعهم إلى أن يعتقلوا فيها.

السياق الأوسع لقضية المهاجرين

تستضيف ماليزيا نحو 2.2 مليون مهاجر شرعي حصلوا على تصاريح لدخول البلاد والإقامة والعمل فيها، أي ما يشكل قرابة 20 بالمائة من قوة العمل الرسمية في البلاد. بينما يتواجد في ماليزيا العدد نفسه تقريباً من المهاجرين غير الشرعيين، وهؤلاء هم المهاجرون الذين لم يحصلوا على تصاريح للعيش والعمل في البلاد. وفي مجموعهم، يشكل العمال الأجانب نحو ثلث القوى العاملة في البلاد.

وفي كثير من الأحيان، يدفع من يرغبون في الهجرة مبالغ كبيرة من المال لوكلاء التشغيل في

يتعرض آلاف المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين بصورة روتينية للاعتقال ويحتجزون في ظروف تتفشى فيها القذارة والاكتظاظ الشديد في مراكز اعتقال تنتشر في مختلف أرجاء ماليزيا. ويحتجز العديد منهم طيلة أشهر دونما فرصة للاتصال بمحام أو للطعن في اعتقالهم. وما إن يغدو هؤلاء داخل أسوار هذه المراكز حتى يحرموا من كل رعاية صحية ويفتقروا إلى الطعام الكافي وماء الشرب النظيف. ويحتجز الأطفال ممن هم دون سن 18 في أماكن خاصة بالكبار، بينما يظلون عرضة في كل لحظة للانتهاكات على أيدي الموظفين في مركز الاعتقال. وتؤدي ظروف الاعتقال السيئة إلى إصابة كثيرين بأمراض خطيرة انتهت بعضها بوفاة من أصيبوا بها.

ويأتي العديد من هؤلاء المعتقلين من بلدان في جنوب وجنوب شرق آسيا، بما في ذلك ميانمار والهند وسري لانكا وبنغلادش وإندونيسيا والفلبين وفيتنام. بينما يرتحل عدد أقل بكثير من أنحاء شتى من أفريقيا، وحتى من أمريكا اللاتينية طلباً للرزق. إلا أن هؤلاء المهاجرين، ومهما كانت نقطة انطلاقهم، يحطون بالرحال في ماليزيا سعياً وراء فرصة عمل أو هرباً من الاضطهاد.

هناك في ماليزيا 13 مركز، أو محطة، للاعتقال. وتستوعب هذه المراكز في مجموعها 13,000

نظل في الداخل طوال الوقت،
ونبقى محصورين داخل
المباني. لا تمارين رياضية، ولا
نرى ضوء الشمس.»

مايرو، امرأة نيجيرية محتجزة في مركز «سيمبيني» للاعتقال.



© Amnesty International

عمله، وعندما سرد حكايته على منظمة العفو الدولية، كان قد مر على احتجازه في مركز لينغينغ للاعتقال - وهو من أسوأ معسكرات الاعتقال التابعة للهجرة في ماليزيا - أكثر من 10 أشهر.

وليس قصة شريف فريدة من نوعها. فالعديد من المهاجرين يبدأون رحلتهم بتصريح قانوني للعمل في ماليزيا ولكنهم يفقدون وضعهم القانوني فيما بعد بسبب أخطاء يرتكبها غيرهم. ومن ذلك، على سبيل المثال، عدم اكتراث أصحاب عملهم أو الوكلاء الذين جاءوا بهم بتجديد تصاريح عملهم أو تزويدهم بتصاريح مزورة. ومن دون وضع قانوني، يصبح المهاجرون غير الشرعيين طرائد عرضة للاعتقال والتوقيف في مركز من مراكز الهجرة. وفي المحصلة، يغدو هؤلاء أكثر انكشافاً للاستغلال من قبل أصحاب العمل أو من جانب الشرطة.

أعلى وسط: يخضع المهاجرون غير الشرعيين في ماليزيا لعقوبات جنائية قاسية ومفرطة لمخالفتهم قوانين الهجرة، بما في ذلك للضرب بعصي الخيزران وللاعتقال.
أعلى: نساء مهاجرات في طريقهن إلى العمل في مزرعة في مرتفعات كامبيرون، بولاية باهانغ، ماليزيا.

وماليزيا لم تصدق بعد على المعايير الدولية الأساسية التي تحمي حقوق المهاجرين، بما في ذلك «الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم» (اتفاقية العمال المهاجرين). وعدم تصديقها هذا هو أحد الأسباب الكامنة وراء استسهال انتهاك الحقوق الإنسانية الأساسية للمهاجرين في ماليزيا.

اللاجئون وطالبو اللجوء

بين من تعتبرهم الحكومة الماليزية مقيمين غير شرعيين قرابة 90,000 لاجئ وطالب لجوء فروا من الاضطهاد من بلدانهم وطلبوا اللجوء في ماليزيا.

وماليزيا لم توقع لا على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 ولا على البروتوكول الملحق بها، ولا تعترف ماليزيا رسمياً باللجوء. ونتيجة لذلك، ليس ثمة نظام نافذ للجوء. ما أدى إلى تولي مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مكتب المفوض السامي) مسؤولية تحديد الوضع الخاص باللاجئين.

وحتى من جرى تسجيلهم والاعتراف بهم كلاجئين من جانب مكتب المفوض السامي لا يتلقون الحماية من جانب السلطات الماليزية في كثير من الأحيان. فهم عرضة للاعتقال التعسفي والسجن والاعتقال وإعادة القسرية إلى بلدانهم الأصلية، حتى بوجود مخاطر من أن يتعرضوا لانتهاكات لحقوقهم الإنسانية.

إلا أن ماليزيا، وعلى الرغم من عدم تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، تظل ملازمة بالقانون الدولي العرفي، الذي يملئ عليها أن لا تعيد أشخاصاً إلى بلدانهم قسراً إذا ما كانت هناك مخاطر من أن يتعرضوا للتعذيب أو لغيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

حكاية أُنيتا

تقول أُنيتا، وهي امرأة هندية تبلغ من العمر 40 سنة قدمت إلى ماليزيا للعمل شغالة في المنازل في 2007: «جعلني وكيل التشغيل الذي أحضرني إلى هنا أعمل في بيوت مختلفة ولم يدفع لي أب نقود. فكان يجمع النقود ممن كنت أخدمهم لنفسه». وتضيف أُنيتا: «ذهبت إلى مكتب للهجرة للإبلاغ عما فعله وكيل التشغيل بي، ولكنهم قاموا باعتقالي. وحكم علي بالسجن أربعة أشهر في سجن كاجانغ للنساء، وقد مضى علي وجودي هنا في لينغينغ سنة كاملة، ولا أملك أية نقود لسراء تذكرة العودة بالطائرة».



© Amnesty International

تجريم الهجرة غير الشرعية

اتسم رد الحكومة الماليزية العملي على تدفق المهاجرين غير الشرعيين بتجريمهم. فدخل البلاد والإقامة فيها دون حيازة وثائق سليمة، واستخدام وثائق مزورة، يعتبران جرماً جنائياً. حيث تُفرض على المخالفين عقوبات قاسية غالباً ما تتسم بالإفراط، بما في ذلك الغرامات الباهظة، والسجن لمدد تصل إلى خمس سنوات، والجلد بعصي الخيزران. ومن نافلة القول إن الجلد يشكل انتهاكاً للحظر الدولي المفروض على التعذيب وعلى غيره من ضروب المعاملة السيئة. بينما يتحمل المهاجرين وطأة هذه العقوبات، حتى عندما يكون جلياً أن أصحاب العمل أو وكالات التشغيل هما اللذان يتحملان مسؤولية التقصير في تزويد المهاجر بتأشيرة الدخول الصحيحة أو بتجديدها، على سبيل المثال.

وذكر العديد ممن اعتقلوا وقابلتهم منظمة العفو الدولية أنه قبض عليهم أثناء إغارات شنتها «قوة شرطة المواطنين المتطوعين» (ريلا). وعندما لم يتمكنوا من إبراز الوثائق المطلوبة، تم القبض عليهم. واعتقل البعض من بيوتهم، بينما قبض على آخرين في المطار أثناء محاولتهم المغادرة. ولكن قبض على آخرين حتى من أماكن عملهم أو من الشارع أو أثناء محاولتهم إبلاغ السلطات

عن سوء المعاملة الذي يلقونه على أيدي أصحاب العمل أو وكالات التشغيل.

وما إن يودع هؤلاء في الحجز حتى يصبحوا رهناً للتوقيف السابق على المحاكمة لمدة 14 يوماً قبل أن يعرضوا على قاض في المحكمة الخاصة بالهجرة وتوجه إليهم تهم بجرائم تتصل بالهجرة. وغالباً ما تفتقر جلسات الاستماع هذه إلى أدنى مقتضيات المحاكمة النزيهة والعلنية، حيث لا يحضر مثل هذه الجلسات في العادة أي محام، بينما لا يبلغ الموقوفون أغلب الأحيان بحقوقهم في الطعن في القرار. ويحکم على العديد من هؤلاء بالحد بعصي الخيزران.

وبناء على جلسات الاستماع هذه، ينقل المهاجرون إلى مرافق اعتقال تابعة لإدارة الهجرة إلى حين تمكن السلطات الماليزية من إبعادهم، أو حتى يتمكن المعتقلون من تمويل سفرهم إلى بلادهم بأنفسهم. وقد يحتجز المهاجرون إلى أجل غير مسمى؛ فليس ثمة حد قانوني لطول مدة الاعتقال.

محتجزون في أوضاع مكتظة وقذرة

وجدت منظمة العفو الدولية أن الظروف التي تسود في جميع مراكز الاعتقال التي زارتها في غاية البؤس وتتسم بالاعتكاظ الخطير.



© Amnesty International

أعلى يمين: ممثلو إدارة الهجرة وقوة الشرطة للمواطنين المتطوعين (ريلا) يقبضون على مهاجرين في وسط كوالا لامبور، يوليو / تموز 2009

أعلى يسار: نساء مهاجرات يسجلن كمعتقلات في «محطة سيمييه للهجرة» إثر نقلهن من السجن، يوليو / تموز 2009.

وفي غياب تام للخصوصية. وفي وصف ذلك، قال إرنيسكو، وهو رجل فليبيني محتجز في لينغينغ: «كل ليلة، ننام على الإسمنت - دون بطانية، ودون فراش».

وذكر معتقلون أنه من شبه المستحيل الحفاظ على النظافة الشخصية. فالمراحيض ومرافق الاستحمام قذرة. ومن غير السهل الحصول على فراش أو معجون للأسنان أو على الصابون، وفي معظم الأحيان يتعين علينا شراء الصابون للاغتسال من الحراس.

ويوضح محمد، وهو رجل من بنغلادش، الصورة قائلاً: «مياه الشرب قذرة. بإمكانك رؤية الصداً فيها، كما نرى الصداً على ملابسنا التي نغسلها بالماء نفسه... أما المراحيض فهي في وضع سيء للغاية ودائمة الانسداد».

وذكرت النساء أن الواحدة منهن تُعطى فوطه واحدة في الشهر للعادة الشهرية، وعليها أن تتكفل بالباقي.

وروى عدد من المعتقلين أن التوترات تصل أحياناً إلى حدود غير عادية بين أفراد المجموعات والقوميات المختلفة المحشورة في أماكن ضيقة، ما يؤدي إلى اندلاع المشاجرات. ويزيد من وطأة

ففي مركز لينغينغ للاعتقال، يحشر الناس حشراً في المهاجع. حيث يودع الرجال في أربع مجموعات من الزنازين تضم كل واحدة منها ما يقرب من 300 معتقل. بينما تحتجز النساء بصورة منفصلة عن الرجال في مهجع من طابقين. ووضعت النساء ممن يرافقهن أطفال دون سن الخامسة في منطقة مسيجة أشبه ما تكون بقفص كبير. أما المهاجع نفسها فعارية ولا يحيط بها شيء سوى سياج من الأسلاك والأسلاك الشائكة، بينما تنبعث من المكان رائحة مجار قوية. إلا أن الظروف في «سيمييه» أو في مركز «كليا» للهجرة أفضل قليلاً.

تحدثت منظمة العفو الدولية إلى مراهقين كانوا محتجزين في الأماكن نفسها التي يحتجز فيها الكبار عموماً، بمن فيهم صبي من ميانمار يبلغ من العمر 15 سنة ظل محتجزاً في مركز اعتقال مطار كوالا لامبور لستة أشهر. بينما يتطلب القانون الدولي أن يتم احتجاز الأطفال في أماكن منفصلة عن أماكن الكبار. وعلى العموم، ينبغي أن لا يحتجز الأطفال إلا كملاد أخير ولأقصر فترة من الزمن تقتضيها الضرورة.

وروى معتقلون في المراكز الثلاثة جميعاً أنهم ينامون في أوضاع في غاية الاكتظاظ، على الأرضية الصلبة وغالباً بلا بطانيات أو فرشاة،

الشعور المتعاضم بالإحباط وبالتوتر حقيقة انعدام الأنشطة خارج أماكن الاحتجاز، وندرة فرص الخروج إلى ساحة خارجية، إن وجدت.

إن الأوضاع في مراكز الاعتقال الماليزية لا تفي بالحد الأدنى من المعايير الأساسية لحقوق الإنسان، كتلك التي أرستها «قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء»، و«مجموعة مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن».



«أشعر بحكة شديدة في جميع أنحاء جسمي، وتنتشر الحشرات مصاصة الدماء في الخشب [الأرضية] حيث ننام.»

رجل في مركز اعتقال «لينغينغ»

© Amnesty International

ويمكن للاعتقال، ولا سيما الاعتقال المطول، أن يؤدي إلى تدهور الصحة العقلية. وأبلغ معتقل من أوزبكستان قضى فترة 11 شهراً من الاعتقال منظمة العفو الدولية ما يلي: «هؤلاء الناس يريدون الاحتفاظ بنا فحسب. أمس شعرت بغضب شديد وشربت أقرصاً تخص 15 شخصاً. لم يأت أحد. ولم يكثر أحد.».

الانتهاكات أثناء الاعتقال

تحدث عدد من الأشخاص عن انتهاكات على أيدي موظفي مراكز الاعتقال. إحدى النساء قالت: «تعرضت للضرب على يد أحد موظفي الهجرة في «كليا». بدأ بضربي بيده بعد أن اشتكيت بشأن الشامبو. قام بربط يدي واقتادني إلى زنزانة انفرادية. أخذ يشد شعري، ثم راح يركلني. وقضيت أربعة أيام في الزنزانة الانفرادية». وذكر عدد من المعتقلين أنهم شاهدوا آخرين يتعرضون للضرب والإساءة على أيدي الموظفين. كما وردت أقوال عن انتهاكات جنسية تعرضت لها المعتقلات من قبل الحراس. معتقلة زمبابوية شابة في جناح النساء قالت إن «بعض موظفي الهجرة كانوا يتحسسون أثناء الفتيات وأردافهن. وكانوا يعطوهن نقوداً مقابل ذلك.».

أصبت بالإسهال ثلاث مرات. والماء الذي نستخدمه للاغتسال غير نظيف أيضاً.».

عدم معالجة المرضى

يعني الاكتظاظ الشديد وتدني مستوى النظافة مرض المعتقلين عموماً.

فبحسب من قابلتهم منظمة العفو، تظل فرص زيارة الأطباء والحصول على الرعاية الصحية محدودة للغاية، بينما ذكر البعض أن الحراس يرفضون تقديم الدواء إلى المرضى. ووصف رجل معتقل في «كليا» حالة رجل ليبييري توفي في المعتقل لأن الضباط رفضوا نقله إلى المستشفى. وذكر آخرون أن أفراداً أخذوا إلى الطبيب في بعض الحالات ولكن فقط عندما وصل المرض بهم حداً خطيراً. وفي هذا السياق، قال أحد المعتقلين في «لينغينغ» ما يلي: «لا يعطينا رجال الأمن أية أدوية عندما نمرض، وهناك مرضى كثر. العديدون يسعلون طوال الوقت ويشعرون بالحكة الشديدة». وقد قامت جماعة حقوق الإنسان الماليزية المعروفة باسم «سوارام» بتوثيق ما لا يقل عن 10 حالات وفاة في مراكز الاعتقال التابعة للهجرة في 2009 جراء انتشار مرض «ليبتوسبيروسيس» (مرض بكتيري خطير) وأمراض أخرى.

جوع دائم وعطش مزمن

يشكل عدم الحصول على الطعام وماء الشرب على نحو كاف مبعث قلق خطير في المراكز. فجميع من قابلتهم منظمة العفو الدولية تقريباً اشتكوا من رداءة الطعام وشحه.

ففي مركز لينغينغ للاعتقال، يتكون طعام الفطور من الشاي الأسود وقطعة خبز. أما وجبتا الغداء والعشاء فتتألفان من كمية قليلة من الأرز والسمك المجفف. ولا يقدم للمعتقلين أي فواكه أو خضار. وسمعت منظمة العفو روايات مماثلة عن عدم كفاية الطعام أو فساده في مركزي «كليا» و«السمنية»، على السواء. وذكرت امرأة شابة من زمبابوي أن السمك الذي كان يقدم إلى المعتقلين في مركز الاعتقال في مطار كوالالامبور كان فاسداً في معظم الأحيان.

أما الحصول على الماء النظيف فيظل محنة يومية. إذ اشتكى معظم من قابلتهم منظمة العفو الدولية في جميع المراكز الثلاثة التي زارتها من أن ماء الشرب قذر ويتسبب لهم بالمرض. وقالت شاميم، المعتقلة في جناح النساء من مركز «السمنية» ما يلي: «الماء الذي نحصل عليه هنا قذر. فلقد أصبت بالإسهال بسببه، ورفضوا الاتصال بعائلتي أو بالطبيب المحلي. فلا هم لهم سوى إبقاؤنا هنا.».

«الحياة هنا غاية في الصعوبة.
فغالباً ما تنقطع المياه، بينما
يقدم لنا طعام رديء جداً. وإذا
ما مرض أحدنا، فليس هناك من
أطباء.»

محمود، وهو رجل من بنغلادش وصل إلى ماليزيا في
فبراير/شباط 2009، مركز لينغينغ للاعتقال



© Amnesty International

أعلى يمين: تتسم «محطة الهجرة في مطار
كوالا لامبور» (كليا) بالاحتفاظ الشديد إلى حد
أن المعتقلين لا يستطيعون أحياناً مد سيقانهم
كي يناموا.
أعلى يسار: يشكل شح الطعام وانعدام فرص
الحصول على ماء الشرب بقدر كافٍ في مراكز
الاعتقال التابعة للهجرة التي زارتها منظمة العفو
الدولية باعثي قلق خطير آخرين.

بترحيلهم. وبينما ينتظر المعتقلون الإبعاد،
يستحيل من الناحية العملية أن يتمكن هؤلاء
من الطعن في قرار اعتقالهم، مهما طال مدته.
وتسهم التأخيرات المديدة في الحصول على
وثائق السفر بقسط كبير من إطالة مدة اعتقال
المهاجرين في ماليزيا، وأحياناً من الاعتقالات
إلى أجل غير مسمى. وأبلغ عدد من المعتقلين
منظمة العفو أنهم يرغبون في العودة إلى
أوطانهم، ولكن يطلب منهم دفع ثمن تذاكر رحلة
العودة إلى الوطن جواً، فيعلقون وراء أسوار
المعتقلات دون أن تكون لديهم أدنى فكرة عما
سيحدث لهم.

وأوضحت امرأة نيجيرية شابة الوضع القائم
قائلة: «نحن جميعاً نصلي من أجل أن يساعدنا
أحد على العودة إلى الوطن؛ فقد تعبنا من البقاء
هنا. إذا كانت لديك تذكرة سفر، يمكن، إذن، أن
يصدروا لك جواز سفر وبطاقة مغادرة. ونحن
مضطرون إلى الطلب من الأصدقاء أن يبيعوا
لنا بتذكرة لأنه لا أحد يملك نقوداً هنا». وقالت
معتقلة أخرى: «أنا شخصياً أرغب في العودة.
لقد مضى علي هنا 11 شهراً الآن. فلماذا لا
تشتري ماليزيا تذكرة لنا؟»

وليس ثمة آليات للشكاوى السرية في مراكز
الاعتقال. فإذا ما رغب المهاجرون في الشكاوى
بشأن إساءة ما، ليس أمامهم سوى الحراس
أنفسهم ليلجأوا إليهم. وفي هذا السياق، قال أحد
المعتقلين: «في الأسبوع الماضي أردت أن أتقدم
بشكاوى. وضعوني في زنزاة الحجز الانفرادي
لثلاثة أيام. دون بطانيات، ودون طعام.»

تقييد الاتصالات بالعالم الخارجي

الطريقة الرئيسية لاتصال المعتقلين بالعالم
الخارجي هي الهاتف، ولكن عديدين أبلغوا منظمة
العفو الدولية أنهم لا يستطيعون إجراء المكالمات
إلا لمأماً. وقال البعض إن المكالمات تقتصر على
دقيقتين فقط؛ وذكر آخرون أن المكالمات باهظة
التكاليف. ويعني تقييد سبل الاتصال بالهاتف
عدم قدرة بعض المعتقلين على إبلاغ أصدقائهم
وعائلاتهم عن مكان وجودهم، أو على إخطار
قنصليات بلادهم بأنهم رهن الاعتقال.

الاعتقال المطول وتأخير العودة إلى الوطن

التوقيف هو القاعدة وليس الاستثناء فيما يتعلق
بالمهاجرين غير الشرعيين الذين تصدر أوامر

خطوات أولى إلى الأمام

في أبريل/نيسان 2009، شهدت ماليزيا تغييراً حكومياً، حيث تسلم رئيس الوزراء الجديد نجيب رزاق زمام السلطة، ورافقت تسلمه مقاليد الحكم بعض المبادرات الإيجابية الجديدة.

فقد فتحت السلطات أبواب مراكز الاعتقال جزئياً لزيارات «مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين»، التي يسمح لموظفيها الآن بدخول مراكز الاعتقال وتسجيل أسماء من يرغبون في التقدم بطلبات للجوء من أجل الإفراج عنهم. وتشعر منظمة العفو الدولية بالتشجيع أيضاً بعد سماح السلطات الماليزية لباحثي المنظمة بزيارة مراكز للاعتقال والتحدث إلى المعتقلين.

ولكن على الرغم من بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذت، ما برحت بواعت القلق قائمة جراء عدم تلبية متطلبات معايير الحد الأدنى لحقوق الإنسان في مرافق الاحتجاز. وتحض منظمة العفو الدولية الحكومة الماليزية على الاعتراف بالحقوق الإنسانية للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين في ماليزيا، وعلى احترام وتعزيز هذه الحقوق.



© Amnesty International

أعلى: ملابس تم نشرها لتجف في مركز اعتقال «لينغينغ».

الغلاف: مهاجرون محتجزون في مركز «لينغينغ» للاعتقال، ماليزيا، 23 يوليو/تموز 2009.

© Amnesty International

الرجاء إرسال المناشدات إلى:

Y.A.B. Dato' Sri Mohd. Najib Bin Tun Haji
Abdul Razak
Prime Minister

Main Block, Perdana Putra Building
Federal Government Administrative Centre
Putrajaya 62502
Malaysia

فاكس: +60 3 8888 3444

المخاطبة: دولة رئيس الوزراء

Dato' Abdul Rahman Othman

Director General of Immigration

Headquarters of the Department of Immigration

Level 1-7 (Podium) No. 15

Persiaran Perdana, Precinct 2

Putrajaya 62550

Malaysia

المخاطبة: حضرة المدير العام

بادروا إلى التحرك الآن

يرجى الكتابة إلى السلطات الماليزية للطلب منها:

■ ضمان عدم اعتقال المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بصورة روتينية.

■ ضمان أن تُلبي ظروف الاعتقال مقتضيات المعايير الدولية ذات الصلة. ويشمل هذا أن يوفر للمعتقلين ما يكفي من مياه الشرب والطعام، والرعاية الصحية؛ وكذلك تطبيق إجراءات سرية وفعالة للشكاوى؛ واحترام حق هؤلاء في الاتصال بالعالم الخارجي.

■ ضمان عدم اللجوء إلى اعتقال الأطفال إلا كخيار أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة.

■ وقف اعتقال طالبي اللجوء واللاجئين الذين تعترف المفوضية العليا للاجئين بهم، والسماح لموظفي المفوضية دون عراقيل بزيارة محطات احتجاز المهاجرين وغيرها من أماكن الاعتقال.

■ الإفراج عن المعتقلين الذين لا يمكن ترحيلهم بسبب عدم موافقة دولهم على استقباليهم.

■ ضمان عدم ترحيل أشخاص إلى دول يمكن أن يتعرضوا فيها لانتهاكات خطيرة لحقوقهم الإنسانية.

أبريل/نيسان 2010
April 2010
رقم الوثيقة:
Index: ASA 28/003/2010

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street, London
WC1X 0DW, UK
www.amnesty.org

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.8 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.



منظمة العفو
الدولية